الأمم المتحدة

A/59/812–S/2005/341

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr :.General
24 May 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ١٤٨ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة كوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رفقة هذه الرسالة ''موجز للعناصر الرئيسية المتعلقة بوجود الإرهابي لويس بوسادا كاريلس في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية'' (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤٨، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودني لوبيس **كليمنتي**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

020605 020605 05-35744 (A)
0535744

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة كوبا لدى الأمم المتحدة

موجز للعناصر الرئيسية المتعلقة بوجود الإرهابي لويس بوسادا كاريلس في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية

آخر المستجدات حتى ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥

في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلنت جمهورية كوبا أن الإرهابي لويس بوسادا كاريلس ربما يكون موجودا في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وأثبتت الأنباء فيما بعد صحة دعواها.

وهذا الرجل هو إرهابي دولي خطير مطارد من العدالة في فنزويلا مثله مثل إرهابي آخر يقيم حاليا في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أورلندو بوش أفيلا، وذلك لارتكابهما لعمل تخريبي ضد رحلة لشركة الطيران الكوبية في عام ١٩٧٦ قبالة سواحل بربادوس، أودى بأرواح ٧٣ من الأبرياء.

وبوسادا كاريلس، صاحب السجل الإجرامي الحافل والاعتداءات على كوبا وبلدان أخرى، كان يدير في الستينات والسبعينات والثمانينات تنظيمات إرهابية ارتكبت، تحت إمرة أجهزة مخابرات الحكومة الأمريكية، العديد من الأعمال ضد كوبا وبلدان أخرى تقيم علاقات مع كوبا.

ومما يعرف عنه أيضا، أنه كان جلادا في جهاز المخابرات والأمن الفنزويلية خلال فترة السبعينات عندما تولى مناصب عالية في هذا الجهاز القمعي.

وكان حتى ماض قريب، أي في عام ١٩٩٧، يدير انطلاقا من الأراضي السلفادورية شبكة من الإرهابيين المخصصين لزراعة المتفجرات في الفنادق والمراكز السياحية الكوبية، مما ألحق خسائر في الأرواح والممتلكات، نذكر منها قتل السائح الإيطالي فابيو دي تشلمو. وقد اعترف بوسادا في مقابلة أجرتها معه نيويورك تايمز نشرت في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، بأنه كان يدير تلك الشبكة الإرهابية.

وقد فر بوسادا عام ١٩٨٥ من سجن فنزويلي كان محتجزا فيه في انتظار محاكمته على العمل التخريبي المذكور ضد الطائرة الكوبية في بربادوس، وهو لهذا السبب مطارد من العدالة في فنزويلا.

وبعد ذلك، ظهر من جديد في السلفادور في عام ١٩٨٥ في قاعدة يوبانغو سيئة الصيت حيث عمل إلى جانب سيئ الذكر أيضا المقدم أوليفر نورث الذي كان يقوم، بتكليف من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بتسليح عناصر الكونترا المناهضة للثورة النيكاراغوية في حربها القذرة على الحكومة الساندينية في ذلك البلد من بلدان أمريكا الوسطى.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، احتجز لويس بوسادا كاريلس في بنما ومعه ثلاثة من شركائه عندما كان يخطط لاغتيال رئيس جمهورية كوبا لدى حضوره مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي العاشر الذي انعقد في ذلك البلد. وكانوا يعتزمون زرع عبوة ناسفة شديدة الانفجار، من طراز C-4 في قاعة المحاضرات في جامعة بنما عندما يكون الرئيس كاسترو مجتمعا مع مئات الطلبة والأساتذة البنميين. وقد احتجزت سلطات جمهورية بنما المواد الناسفة التي أعدت لارتكاب ذلك الاعتداء.

وبناء على حجج مفتعلة وواهية، رفضت حكومة الرئيسة مريبا موسكوسو طلب كوبا تسليمها بوسادا وشركاءه لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها ضد الشعب الكوبي قبل الوقائع التي جدت في بنما، وقد ضمنت كوبا طلبها العديد من الوثائق التي شكلت ملفا ضخما يقع في أكثر من ٠٠٠ ٢ صفحة قدمته في الوقت المطلوب، ووفقا لجميع القواعد الواجبة في هذه الحالة بموجب القانون الجنائي لجمهورية بنما.

وأثناء الفترة التي قضاها في السجن، واصل إدارة شبكته الإرهابية وأعد العدة للهروب من السجن على نحو ما فعل في فترويلا قبل سنوات. وقد جاءه الدعم هذه المرة من ميامي على أيدي أفراد المؤسسة الإرهابية الكوبية الأمريكية، وهي واجهة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنشأتها حكومة الرئيس رونالد ريغن لارتكاب أعمال ضد كوبا.

وخلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ زاره مرات عديدة كل من سانتياغو ألفاريس فرناندیس مغرينيا الذي كلفته جماعات ميامي الإرهابية بتمويل الدفاع عنه ووضع خطة لتهريبه أعدها بالتنسيق في أمريكا الوسطى مع نيلسي إيغناسيو ماتوس.

وتوقفت في عام ٢٠٠٢ هذه الزيارات عندما طلبت حكومة الجمهورية الكوبية من السلطات البنمية احتجازهما لديها مؤقتا لتسليمهما إليها لضلوعهما في أعمال إرهابية ضد كوبا، من بينها تسللهما إلى أراضيها مؤخرا لارتكاب أعمال تخريبية أحبطتها أجهزة أمن الدولة في كوبا. بيد أنهما لم يتوقفا عن محاولاتهما الرامية إلى تهريب بوسادا وشركائه.

ووفقا لما أوردته صحيفة ”لاإستريا دو بنما“ اليومية، فإن وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك كولن باول وأوتو رايك المسؤول في مجلس الأمن القومي عن شؤون هذا

النصف من الكرة الأرضية في حكومة الرئيس جورج بوش طلبا أثناء زيارتين قاما بهما إلى بنما من الرئيسة ميريا موسكوسو الإفراج عن أولئك الإرهابيين.

وقد كلف السفير السابق للولايات المتحدة في بنما، الذي تربطه منذ فترة طويلة علاقات مع المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية، سيمون فيرو، بأن ينسق مع حكومة بنما مساعي الإفراج عن أولئك الأشخاص، وهو ما أمكن إثباته من المكالمة الهاتفية التي أجرتها الرئيسة السابقة موسكوسو معه مباشرة بعد العفو الذي أصدرته عن المحكومين الأربعة في بنما، حيث أبلغته بأنها أدت المهمة المطلوبة، وقد تناقلت الصحافة البنمية هذه الواقعة على نطاق واسع.

وكانت إحدى المحاكم في بنما قد حكمت على لويس بوسادا كاريلس بالسجن ثمانية أعوام في إطار محاكمة أسقطت منها دون مبرر تهمتا الاتفاق الجنائي، وحيازة متفجرات على نحو غير مشروع، رغم ثبوت هاتين التهمتين عليه تماما أثناء المحاكمة، مما كان سيشدد كثيرا من عقوبته في بنما. وطعن في الحكم محامو المنظمات الشاكية نيابة عن رابطات العمال والطلبة والشعوب الأصلية في بنما نظرا لأن ذلك الاعتداء، لو كان قد نفذ، لكان أعضاء تلك المنظمات قد ذهبوا ضحية له، وطعن في الحكم أيضا محامو ذلك الإرهابي.

وقد مكث في السجن حتى آب/أغسطس ٢٠٠٤، عندما شملته الرئيسة آنذاك، ميريا موسكوسو، بعفو حصل عليه عن طريق الغش بالرغم من أن ملفه القضائي لم يكن قد أغلق بعد، ومن التحذيرات المتكررة التي صدرت عن حكومة جمهورية كوبا بشأن عواقب العفو عنه أو السماح بهروبه. وشمل العفو أيضا شركاءه الثلاثة المحتجزين في بنما غاسبار يوجينيو خيمينيس اسكوبيدو، وغيرمو نوفو سامبوي، وبدرو ريمون رودريغيس.

وقد تم انطلاقا من ميامي ترتيب كل كبيرة وصغيرة لنقلهم من بنما إلى هندوراس. ولهذا الغرض، استخدمت طائرتان حملت إحداهما غاسبار خيمينيس اسكوبيدو، وغيرمو نوفو سامبوي وبدرو ريمون إلى مدينة ميامي حيث استقبلوا في مراسم علنية استقبال الأبطال من جانب أزلام الجماعات الإرهابية المرابطة في تلك المدينة وهم يتجولون الآن في شوارعها بمأمن من العقاب. أما الطائرة الثانية التي كانت تقل الإرهابي سانتياغو ألفاريس فرناندیس مغرينيا، فقد توجهت إلى سان بدرو سولا في هندوراس وعلى متنها الإرهابي لويس بوسادا كاريلس.

ودخل إلى أراضي هندوراس بجواز أمريكي تحت اسم مالفن كلويد تمسون، وقام بإيوائه وحمايته هناك رفائيل هرنانديس نودارسه، زعيم التنظيم الإرهابي الذي أنشئ في هذا البلد من بلدان أمريكا الوسطى، وهذه حقائق تناولتها بإسهاب صحافة ذلك البلد.

وظل بوسادا كاريلس منذ ذلك الحين وحتى لحظة دخوله إلى أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وهو يتنقل في أمريكا الوسطى بوثائق مزورة.

وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، أوردت الصحيفة المكسيكية ''كي كنتانا رو سى انتيري'' أن سفينة صيد القريدس ''سانترينا'' المسجلة في الولايات المتحدة أرست في رصيد ''الفريتو'' قبالة جزر موخيريس، وعلى متنها خمسة ملاحين أحدهم القبطان خوسيه بوخول، المعروف باسم ''بيبين''، عميل الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية منذ تاريخ طويل، الذي رفض بعد مغادرة المركب للميناء أن يبلغ الصحافة بحقيقة أسباب وجوده الغريب في ذلك الميناء.

وكان من بين أفراد طاقم المركب ''سانترينا'' أيضا سانتياغو ألفاريس فرناندیس مغرينيا، نفس الإرهابي الذي قدم الدعم لبوسادا كاريلس عندما كان في السجن في بنما بناء على تعليمات من المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية، وهو نفس الشخص الذي كان على متن الطائرة التي نقلت بوسادا من بنما إلى هندوراس. وأوردت الصحيفة اليومية أيضا أن ''سانترينا'' قد تعرضت لتفتيش دقيق من جانب السلطات المكسيكية.

وبالإضافة إلى الشخصين المذكورين، كان هناك أيضا على متن السفينة روبن داريو لوبيس كاسترو، عضو جماعتي ألفا ٦٦ وحزب الوحدة الديمقراطية الوطنية الإرهابيتين وله سجل حافل بالسوابق كضلوعه في اغتيال الصياد الكوبي لويس تورمو ميرابال في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وكانت السلطات في جزر البهاما قد احتجزت هذا الشخص في عام ١٩٩٢ عندما كان يدبر لارتكاب أعمال إرهابية ضد كوبا، كما أنه قد شارك في هجوم عام ١٩٩٥ على الفندق الكوبي ''غيتارت كيو كوكو''، وفي التخطيط للاعتداء على رئيس جمهورية كوبا في الجمهورية الدومينيكية، وكان ضمن الفريق الذي دبر بالاشتراك مع بوسادا، وخمينيس اسكوبيدو، ونوفو سامبوي وريمون محاولة الاعتداء على القائد الأعلى فيدال كاسترو روس في بنما في عام ٢٠٠٠.

وبعد يومين من ذلك أوردت الصحيفة ''بور إستو'' وهي صحيفة أخرى من صحف كينتانا رو أن السفينة المذكورة كانت محل زيارات تفتيش روتينية عدة من بينها ما أجرته سلطات الهجرة والتصحاح الدولي وسلطات الميناء وغيرها و لم يعثر فيها على ما يخالف القانون وأضاف المصدر الصحفي أن وثائق أفراد الطاقم كانت قانونية. وورد فيها أيضا أن السفينة كانت قادمة من جزر البهاما ومتجهة إلى مدينة ميامي. وورد أيضا أن قبطانها ذكر بأن السفينة ستحول بعد عودتها من ميامي إلى مدرسة للغوص واستكشاف الأعماق.

وجدير بالذكر أنه رغم تسجيل سفينة ''سانترينا'' باسم مؤسسة مشبوهة لحماية النظم الأيكولوجية البحرية، هي ''المؤسسة الكاريبية للغطس والبحوث''، فإن صاحبها ليس سوى سانتياغو ألفاريس فرناندیس مغرينيا. وفي يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلنت شبكة الأنشطة الاجتماعية لحماية البيئة في كنتانا رو، وهي منظمة تجمع تحت رايتها المؤسسات المعنية بالبحوث البيئية والأيكولوجية في تلك الولاية المكسيكية لصحيفة ''بور إستو'' أن لا علم لها بهذه المؤسسة المزعومة لحماية النظم الأيكولوجية التي تخفت وراءها العملية. وأعلنت الشبكة أيضا أنها تقيم صلات مع مثيلاتها في بلدان عديدة بما في ذلك الولايات المتحدة وأنها المرة الأولى التي تسمع فيها بهذه المؤسسة. وفي ٤ أيار/مايو وفي ضوء النداءات المتكررة التي صدرت عن الرئيس فيدال كاسترو روس التي دعا فيها السلطات الأمريكية إلى أن تكشف عن مكان وجود هذه السفينة في ميامي، وتحذيراته من أنه ربما اختفى أو أخفي للتمويه عن انتقال بوسادا كاريلس إلى الولايات المتحدة، أدان الرئيس فيدال كاسترو روس التقارير التي حملتها صحف ميامي بشأن تحويل سفينة ''سانترينا'' بالفعل إلى ما يشبه ''الأكاديمية'' لتبرير المزاعم التي نسجها أفراد طاقمها بشأنها في جزر موخيريس.

ومن جهة أخرى، أفادت الصحيفة اليومية لكينتانا رو ''بور إسو'' المذكورة آنفا يوم ٢٦ نيسان/أبريل بأن بعض الأشخاص على متن زورق كان يوجد في جوار سفينة صيد القريدس ''سانترينا'' أثناء تزودها بالوقود قد رأوا ستة أفراد متخفين على السفينة، في حين أن قائمة ركاب السفينة المذكورة المتجهة نحو ميامي كانت تتضمن أسماء خمسة أشخاص فقط. وتضيف المعلومات أنه عندما علم طاقم ''سانترينا'' بوجوده تحت المراقبة، هرول أحد الأشخاص المتخفين إلى داخل السفينة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الطريق المؤدية إلى ميامي انطلاقا من جزر البهاما لا تمر بالتحديد عبر الإقليم المكسيكي لجزر موخيريس، ولذلك، فمن الواضح منذ البداية أنه لا بد من وجود دوافع أخرى للرسو بميناء في ولاية كينتانا رو.

وبعد عدة أيام، في ٣١ آذار/مارس، أفادت الصحيفة اليومية ''إلـ نويفو إرالد''، وهي صحيفة معروفة بموقفها المعادي لكوبا وصلاتها بعناصر إرهابية من أصل كوبي في مدينة ميامي، بأن لويس بوسادا كاريلس كان يوجد في تلك المدينة، التي دخل إليها بحرا، وأنه يعتقد بأن من الممكن أن تمنحه الولايات المتحدة الإقامة، بالنظر إلى الخدمات التي قدمها للقوات المسلحة لهذا البلد. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ دخول الإرهابي بوسادا إلى أراضي الولايات المتحدة، حسب ما أفادت به التقارير، صادف التاريخ الذي كان من المقرر أن تصل فيه سفينة صيد القريدس ''سانترينا'' إلى مدينة ميامي.

واعترفت الصحيفة اليومية نفسها، من جهة أخرى، بأن ماضيه المرتبط بالإرهاب سيخلق له مشاكل مع السلطات الأمريكية، وسجلت تصريحات لسانتياغو ألفاريس فرناندیس ماغرينيا بأنه سيساند بوسادا كاريلس بأن ييسر له التمثيل القانوني الذي يحتاجه.

وحسب مصادر صحفية، أعلن محامي الإرهابي يوم ١٣ نيسان/أبريل في ميامي، أي بعد رفع الشكوى الكوبية بيومين، بأنه طلب حصول موكله على اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، بالنظر إلى أنه ''خدم مصالح الولايات المتحدة خلال حوالي أربعة عقود''. وحسب ما أفادت به التقارير، أضاف إدواردو سوتو، محامي بوسادا كاريلس، بأن هذا الأخير ''مسجل في الدليل كعضو رسمي في وكالة المخابرات المركزية منذ مطلع الستينات'' وبأنه ''عضو أيضا في الجيش الأمريكي''.

ورفض سوتو الكشف عن مكان وجود بوسادا، لكنه أوضح بأنه ربما أجرى أول مقابلة له مع السلطات المعنية بشؤون الهجرة في ميامي في أواخر ذلك الأسبوع أو الأيام الأولى للأسبوع التالي.

وكرر المحامي إدواردو مجددا يوم ٥ أيار/مايو القول بأن موكله، الإرهابي لويس بوسادا كاريلس، سيمثل أمام السلطات المعنية بالهجرة في الولايات المتحدة عند الاقتضاء، وفق طلب اللجوء الذي قدمه.

ومنذ ١١ نيسان/أبريل، ما فتئت حكومة جمهورية كوبا تشتكي، عن طريق تصريحات للرئيس فيديل كاسترو روس، من وجود الإرهابي لويس بوسادا كاريلس على الأراضي الأمريكية وتقدم أدلة دامغة على وجوده في الولايات المتحدة رغم عدم اعتراف سلطات البلد المذكور بذلك سرا أو علانية.

وأشار الرئيس الكوبي في هذا الشأن إلى أن جورج و. بوش قال في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إن ''الذي يحمي إرهابيا أو يسانده أو يعمل على إمداده مذنب شأنه شأن الإرهابي''. وأشار الرئيس الكوبي إلى أن الحماية التي تشمل بها واشنطن بوسادا كاريلس بعدم الاعتراف بوجوده على الأراضي الأمريكية ''تشكل امتهانا لذكرى الأمريكيين الذين سقطوا ضحية البرجين التوأم''.

وقد طالب رئيس جمهورية كوبا مرارا حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما الرئيس جورج و. بوش، بأن تفيد بما إذا كانت تعلم أم لا بوجود الإرهابي لويس بوسادا كاريلس على الأراضي الأمريكية منذ ما يزيد على شهر ونصف، وكذلك ما إذا كانت قد كفلت نقل لويس بوسادا كاريلس من الولايات المتحدة إلى كينتانا رو على متن السفينة ''سانترينا'' التي رست مؤقتا في جزر موخيريس على نحو يدعو للاشتباه في أمرها.

وأبلغ الرئيس الكوبي أيضا الرأي العام العالمي بظهور أشخاص رأوا بوسادا كاريلس يتجول في شوارع جزر موخيريس بعد دخوله إلى الأراضي المكسيكية عبر شيتومال.

وأوضح رئيس جمهورية كوبا أن القبول باستقبال الإرهابي بوسادا كاريلس على الأراضي الأمريكية لا يشكل انتهاكا للقوانين الوطنية الأمريكية المناهضة للإرهاب فحسب، بل كذلك للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر من نفس العام.

وفي الوقت نفسه، أوصى الرئيس الكوبي بإلحاح حكومة الولايات المتحدة بالقيام، عن طريق الاستعانة بالموارد الهائلة لأجهزة المخابرات والأمن التابعة لها، بالبحث عن سفينة ''سانترينا'' والأشخاص الذين يعلمون، على غرار الإرهابي سانتياغو ألفاريس فرناندیس ماغرينيا، بمكان وجود بوسادا كاريلس. كما أنه حذر واشنطن من إمكانية اختفاء الإرهابي أو اغتياله الآن بعد تقديم الشكوى الكوبية.

وأفاد رئيس جمهورية كوبا كذلك بأنه في ليلة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ اعترف سانتياغو ألفاريس فرناندیس ماغرينيا، في برنامج نقلته القناة ٤١ في تلفزيون ميامي، بمشاركته في أعمال إرهابية مرتكبة ضد كوبا. وأقر فرناندیس ماغرينيا أيضا في ذلك في البرنامج، على نحو قاطع لا لبس فيه، بأن بوسادا كاريلس يوجد بالتحديد في مدينة ميامي بفلوريدا في الولايات المتحدة، وبأنه، أي ألفاريس ماغرينيا، على اتصال دائم ببوسادا.

وأشار القائد الأعلى فيديل كاسترو يوم ٢٢ نيسان/أبريل إلى العقوبات التي يقع تحت طائلتها، حسب القوانين الأمريكية، من يدخل بصورة غير قانونية إلى الولايات المتحدة شخصا بدون جواز سفر صالح أو تأشيرة أمريكية، أو يدخل شخصا ليس لديه أوراق إقامة قانونية إلى الولايات المتحدة، أو ينقله إلى الأراضي الأمريكية، أو يخفي وجوده في الولايات المتحدة، أو ييسر إقامته السرية في البلد، وتشدد كثيرا هذه العقوبات في حالة المجرمين أو الإرهابيين، كما هو حال بوسادا كاريلس. ووفقا لقوانين الولايات المتحدة، فإن مجرد مساعدة إرهابي على الدخول بصفة غير قانونية إلى الولايات المتحدة، أو نقله داخل البلد، أو إخفاء وجوده وتيسير أسباب العيش له في ميامي، تعرض الشركاء في الجرم إلى الإدانة بالسجن لمدة ٣٥ عاما، إضافة إلى دفع غرامات بمئات الآلاف من الدولارات. وعلاوة على ذلك، تنص القوانين الأمريكية أيضا على مصادرة أي سفينة تُستخدم في إدخال أشخاص مهربين إلى البلد، وينطبق ذلك في هذه الحالة على السفينة ''سانترينا''.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس جمهورية كوبا بأن إفلات الإرهابي لويس بوسادا كاريلس من العقاب هو وأولئك الذين أدخلوه إلى الولايات المتحدة ويقومون اليوم بحمايته، مثل سانتياغو ألفاريس، يشكل ابتزازا واضحا للحكومة الأمريكية التي دائما ما عملوا لحسابها. وتشير كل الدلائل على ما يبدو إلى أن واشنطن تخشى مما قد يكشف عنه الإرهابيون المذكورون بشأن ضلوع حكومة الولايات المتحدة في أعمال إرهابية على مدى عقود، ولا سيما ضد كوبا.

كما طالبت حكومة جمهورية كوبا سلطات كوستاريكا وغواتيمالا بالتحقيق في عبور الإرهابي بوسادا كاريلس لأراضيهما، ووجهت الطلب نفسه إلى حكومة المكسيك للتحقيق في وجود الإرهابي في إحدى ولايات هذا البلد.

وأفاد الرئيس الكوبي أيضا بأن مجلس النواب المكسيكي اعتمد اتفاقا تفتح بموجبه حكومة هذا البلد، لا سيما وزارة الداخلية والنيابة العامة، تحقيقا بشأن طريقة دخول بوسادا كاريلس إلى الأراضي المكسيكية. وأعرب مجلس النواب المكسيكي أيضا عن قلقه بشأن الدعم الذي قدمته إلى هذه العملية المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية الإرهابية، التي يوجد مقرها في ميامي. وطلب الرئيس فيديل كاسترو إلى الرئيس فيسينتي فوكس أن يسأل الرئيس الأمريكي، جورج و. بوش، عما يعرفه عن قضية الإرهابي لويس بوسادا كاريلس.

وأعلنت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها ستعمد إلى طلب تسليم الإرهابي لويس بوسادا كاريلس، وهو إجراء تؤيده حكومة جمهورية كوبا. وقال الرئيس فيديل كاسترو روس بأن كوبا عل استعداد لمحاكمة الإرهابي الخطير في محكمة فنزويلية أو دولية.

وفي يوم ٣ أيار/مايو، قضت محكمة العدل العليا لجمهورية فنزويلا البوليفارية بصلاحية طلب تسليم بوسادا كاريلس التي كانت النيابة العامة قد قدمته إليها، وهي عملية شرعت فيها وزارة الخارجية الفنزويلية. وحظي طلب التسليم بالتأييد التام للجمعية الوطنية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وحذر الرئيس الكوبي أيضا من المناورة، التي أعلن عنها فعلا، والتي تطلب في إطارها حكومة السلفادور تسليم الإرهابي لويس بوسادا كاريلس بسبب ارتكابه جنحة ما يعاقب عليها بدفع غرامة فقط، وهي مناورة الغرض منها مجددا هو تهريب الإرهابي من أيدي العدالة، وهو أمر أدانته منظمات سياسية وأحزاب سلفادورية، رغم التصريحات الأخيرة للرئيس ساكا بأن السلفادور لن يمنح اللجوء للإرهابي.

وفيما يتعلق بشرعية حصول بوسادا كاريلس على اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، فقد أشار الرئيس الكوبي إلى آراء خوسيه بيرتييرا، وهو محام معروف من أصل كوبي

مقيم في واشنطن بالولايات المتحدة، وخبير في مواضيع الهجرة، وهي الآراء المنشورة في اليومية الرقمية ''Rebelion''. فقد حلل الحقوقي الكوبي الأمريكي في المقالة المذكورة قوانين الولايات المتحدة واستنتج بأن بوسادا كاريلس ليس مؤهلا للحصول على اللجوء في الولايات المتحدة، وليس مؤهلا أيضا للإقامة أو للحصول على ''الإفراج المشروط'' فيها، كما أنه ليس مؤهلا للاستفادة من قانون التعديل الجنائي الكوبي.

ومجمل القول إن المحامي بيرتييرا أوضح، بحجج قانونية متينة، أنه ليس في القوانين الأمريكية بالمرة ما يسمح لحكومة الولايات المتحدة بمنح اللجوء للإرهابي أو يسمح له بالإقامة على الأراضي الأمريكية، وأن الخيار الوحيد أمام واشنطن هو احتجاز الإرهابي وترحيله.

وبعد ما يزيد على شهر ونصف دون الرد على طلبات الرئيس الكوبي، أفيد يوم ٤ أيار/مايو بأن روجر نورييغا، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون نصف الكرة الغربي في حكومة الولايات المتحدة، قد صرح بأن حكومته لا تدري ما إذا كان الإرهابي لويس بوسادا كاريلس يوجد على أراضيها أم لا وأضاف أنه ليس ثمة معلومات تشير إلى مكان وجوده الفعلي. وقال السيد نورييغا أيضا إنه لا رغبة لحكومة الولايات المتحدة في منح اللجوء لشخص مسؤول عن أعمال إجرامية، وبأن القضية ستعالج بطريقة ''غير علنية، تتسم بالجدية والشفافية''.

وتعليقا على هذه التصريحات التي أدلى بها السيد نورييغا، قام رئيس جمهورية كوبا علنا بتلاوة تقارير صحفية صادرة من مدينة ميامي تتساءل عن الأسباب التي يمكن أن تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى التعامل مع القضية بصورة ''غير علنية'' إذا كان الأمر يتعلق بأحد المجرمين، حسب اعتراف المسؤول الأمريكي نفسه. وشككت تلك المصادر في إمكانية التعامل مع القضية بصورة ''غير علنية'' و ''تتسم بالشفافية'' في آن واحد، وتساءلت كذلك عما إذا كانت واشنطن ستتخذ إجراءات ضد إرهابيين آخرين موجودين في ميامي وضد شركاء بوسادا كاريلس، باعتبار أن هذا الأخير ليس المسؤول الوحيد عن الأعمال الإرهابية المنسوبة إليه.

ومن جانب آخر، أعلن محامو الإرهابي الذي ''تعزز'' فريقهم بمحامين من شاكلة كيندال كوفي، المدعي العام السابق لميامي، الذي قاد الفريق الذي حاول الإبقاء على الطفل إليان غونزاليس في الولايات المتحدة، وخواكين شافارديت الذي ناب عن بوسادا كاريلس في كاراكاس إبان قضية تفجير الطائرة الكوبية عام ١٩٧٦، بأن قضية طلب اللجوء ستواصل مجراها الطبيعي، بغض النظر عن تصريحات نائب الوزير نورييغا.

ولم ينفك الرئيس فيديل كاسترو يعلن في جميع خطاباته استحالة جهل الحكومة الأمريكية للمكان الذي حل به لويس بوسادا كاريلس إذا كانت حتى الاستمارات التي يتعين ملؤها من أجل تقديم طلبات اللجوء إلى الولايات المتحدة يجب أن تتضمن إلزاما العنوان الذي يمكن من خلاله الوصول إلى صاحب الطلب. علاوة على ذلك، أعلن شركاء بوسادا، ومنهم سانتياغو ألفاريس فرناندیس ماغرينيا، بكل وضوح أنهم يعرفون المكان الذي يوجد فيه الإرهابي، ومن ثم، فإن كل ما يلزم هو استجوابهم والتحقيق معهم.

وفي نفس الوقت، أفاد الرئيس الكوبي بأن متحدثا باسم مكتب التحقيقات الاتحادي قد أعلن، تبعا لما أوردته صحيفة ''ميامي هيرالد'' في عددها الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل، أن هذا الجهاز التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة غير مختص بقضية الإرهابي بوسادا كاريلس نظرا لأنه لم يتلق أمرا باعتقاله. وتساءل الرئيس في هذا السياق عما ستكون عليه ردة فعل الشعب والحكومة والرأي العام في إيطاليا إزاء إجراء يسمح بإقامة الإرهابي بكل حرية في أراضي الولايات المتحدة، علما بأن مواطنا إيطاليا هو فابيو دي تشيلمو، قد قُتل نتيجة الأعمال الإرهابية التي ارتكبها لويس بوسادا كاريلس.

من الواضح أن الحكومة الأمريكية قد وضعت نفسها في موقف حرج نتيجة أساليبها الملتوية وأكاذيبها. وحتى مجلة نيوزويك الشهيرة والمرموقة أفادت في عددها الصادر في أسبوع ٣ أيار/مايو أن موضوع الإرهابي بوسادا كاريلس من الحساسية بحيث أحيل إلى نظر وزير شؤون الأمن الوطني ومجلس الأمن الوطني والبيت الأبيض الذي يواجه مشكلة حقيقية في تبرير أعماله في هذه القضية على ضوء ما أعلنه من ''حرب ضد الإرهاب''.

وقد بدأت فعلا تصدر بعض ردود الفعل في كونغرس الولايات المتحدة. ففي ١ أيار/مايو، أبلغ رئيس جمهورية كوبا الشعب الكوبي أن عضو مجلس الشيوخ، الجمهوري نورم كولمان، أكد في رسالة حديثة أن وزارة الأمن الوطني للولايات المتحدة قد تلقت طلب اللجوء الذي تقدم به بوسادا كاريلس وأوضح أن الأعمال الإرهابية ''التي اعترف كاريليس شخصيا بأنه خطط لها ونفذها، تجعله غير مؤهل للحصول على اللجوء''.

وكذلك في ٦ أيار/مايو، أشار الرئيس فيديل كاسترو روس إلى الرسالة التي بعث بها النائب ويليام ديلاهونت، رئيس لجنة نصف الكرة الغربي للغرفة إلى مجلة ''نيوزويك'' يدين فيها إحجام السلطات الأمريكية عن اتخاذ أي تدابير واصفا موقفها بالنفاق بالنظر إلى الأدلة التي تربط لويس بوسادا كاريلس بالإرهاب. وحث عضو الكونغرس، السيد ديلاهونت، مكتب التحقيقات الاتحادي على إجراء التحقيقات اللازمة في القضية.

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس فيديل كاسترو أمام حشد يزيد على مليون وثلاثمائة كوبي في ١ أيار/مايو، اعترف بأهمية التحقيقات التي يمكن أن تجريها الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية أمام جمود سلطات هذا البلد.

وقد بدأت تجري في الولايات المتحدة محاولات إجراء بعض المناورات القانونية من نوع مختلف بغرض كفالة بقاء بوسادا كاريلس حرا وبمنأى عن العدالة داخل أراضي هذا البلد.

فقد قيل مثلا بأنه إذا لم يظل في الولايات المتحدة، فإنه سيُرحل إلى كوبا حيث ستصدر ضده عقوبة الإعدام. وما فتئ الرئيس الكوبي يكرر أنه لا مجال على الإطلاق لمحاكمة بوسادا في كوبا، وهو ما أُعلن منذ البداية حتى لا توجد أية ذريعة لعدم ترحيله ومحاكمته في فنزويلا حيث لا وجود في قانون ذلك البلد لعقوبة الإعدام.

ويضيف محامو الإرهابي بأن الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب تحظر ترحيل أي شخص إلى بلد يمكن أن يتعرض فيه للتعذيب، ويستعدون لإطلاق حملة عن إمكانية تعرض بوسادا كاريلس للتعذيب في فنزويلا، قصد الدفع بذلك لاحقا أمام محاكم ميامي.

ما فاتهم قوله هو أن مجرم تعذيب مثل بوسادا كاريلس غير مؤهل للاعتداد باتفاقية مناهضة التعذيب.

ولإيراد مثال واحد فقط في هذا الصدد، أعلن خيسوس مورينو، وهو مواطن فنزويلي، في حلقة حديثة من برنامج ''بيني وبينك'' الذي يبثه التلفزيون الفنزويلي، أنه تعرض للتعذيب في عام ١٩٧٣ بأوامر من بوسادا كاريلس عندما كان هذا الأخير يعمل ضمن دائرة الاستخبارات الفنزويلية.

وقد تعرض خلال الشهرين الذين بقي خلالهما رهن الاعتقال إلى سوء المعاملة وأعمال التعذيب على يد القتلة المأجورين الذين يعملون تحت إمرة بوسادا كاريلس. كما أكد مورينو أن أحد كبار موظفي دائرة الاستخبارات الفنزويلية شارك في تهريب الإرهابي من السجن الفنزويلي وسهل هذه العملية.

وقد طلبت كوبا أن تقوم المحكمة التي ستحاكم بوسادا كاريلس بمحاكمة إرهابي آخر معروف يتجول بكل حرية في شوارع ميامي، وهو أورلاندو بوش.

وقدم الرئيس فيديل كاسترو علنا العديد من الأدلة التي تثبت العلاقات التي تربط بوسادا كاريليس وأورلاندو بوش، مع عرض تفاصيل دامغة عن نشاطه الإجرامي الذي

يمارسه في ظل حماية سلطات الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تحرك ساكنا من أجل وضع حد لحالة الإفلات من العقوبة التي ينعم بها في هذا البلد أشخاص بتلك الدناءة.

كما أعلن الرئيس فيديل كاسترو أن بوش والمنظمة الإرهابية، منظمة قيادة المنظمات الثورية المتحدة، قد تعهدا خلال رحلة إلى شيلي بتصفية الشخصيات الشيلية المقيمة في المنفى، وذلك بأمر من الطغمة العسكرية التابعة لبينوشيه. وفي الفترة من أيار/يناير ١٩٧٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، اغتيل الجنرال كارلوس براتس وزوجته في الأرجنتين، وتم الاعتداء في روما على برناردو لايتون، نائب رئيس الديمقراطية المسيحية الشيلية، وارتُكبت أربع عشرة عملية إرهابية ضد بعثات دبلوماسية كوبية في عدة بلدان.

وعلى الرغم من السجل الإجرامي لبوش، فقد أطلقت السلطات الفنزويلية آنذاك سراحه في شباط/فبراير ١٩٨٨ وجرى نقله إلى ميامي حيث تلقى العفو الرئاسي من الرئيس بوش الأب، ولايزال يفاخر حتى اليوم بملفه الإرهابي الطويل دون أن تبدو عليه أدنى علامات الندم.

ولا يمكن لأي شخص شريف إلا أن يشعر بالاشمئزاز حيال التصريحات الوقحة التي أدلى بها علنا أورلاندو بوش في مقابلات مع وسائط إعلامية في فنزويلا والولايات المتحدة (لم يمض على آخرها سوى أيام قليلة) يبرر فيها ممارسة الإرهاب ضد أشخاص أبرياء دون أن يبدي أدنى علامات لتأنيب الضمير على أعماله الهمجية. بل على العكس، فإنه يتلذذ بتزعاته الاغتيالية.

وعندما حظي أورلاندو بوش بالعفو من الرئيس جورج بوش الأب، كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على علم بجميع جرائمه لعدة أسباب منها أن الرئيس بوش الأب كان يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية طوال المرحلة التي شهدت الاتصالات مع بوسادا وبوش.

حتى أن أورلاندو بوش كان ضمن مدعوي الرئيس جورج و. بوش في الاحتفال الذي أقيم في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ في ميامي، وهو ما يكشف العلاقات الوثيقة بين البيت الأبيض وهذا النوع من الشخصيات.

والأبلغ دلالة هي الوثائق التي نشرت في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ على موقع الشبكة العالمية الخاص بمحفوظات الأمن القومي لجامعة جورج واشنطون (http://www.gwu.edu/~nsarchiv/) والتي خلفت أصداءا واسعة عبر العالم.

ويتعلق الأمر بأربع عشرة وثيقة لوكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي رفعت عنها السرية تثبت بما لا يدع مجالا للشك استعانة وكالة الاستخبارات المركزية ببوسادا كاريلس وتبعيته لها، ومسؤوليته بالاشتراك مع أورلاندو بوش عن تفجير الطائرة الكوبية في عام ١٩٧٦. كما تثبت المشاركة المباشرة لإرهابي آخر تؤويه حكومة الولايات المتحدة دون أي مساءلة، هو غييرمو نوفو سامبول، في اغتيال المستشار الشيلي السابق، أورلاندو ليتيلير. وتثبت الوثائق أن حكومة الولايات المتحدة كانت دائما على علم تام بالأعمال الإرهابية التي ارتكبها هؤلاء الأشخاص.

لقد انكشفت للعالم العلاقات القديمة والمتواصلة بين بوسادا ووكالة الاستخبارات المركزية منذ أيام اجتياح شاطئ خيرون (حيث كان على متن أحد القوارب لكنه لم يترل منه). وخلال خدمته في الجيش الأمريكي بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥، تلقى تدريبا على تقنيات التدمير بالمتفجرات. ثم توقف عمله على ما يبدو مع وكالة الاستخبارات المركزية في تموز/يوليه ١٩٦٧ لينضم إليها من جديد بعد أربعة أشهر إلى غاية عام ١٩٧٤. بيد أن الوثائق نفسها تؤكد أنه واصل اتصالاته المنتظمة – على نحو عرضي وإن كان ذا دلالة – حتى إنشاء المنظمة الإرهابية، منظمة قيادة المنظمات الثورية المتحدة، في حزيران/يونيه ١٩٧٦، أي قبل ثلاثة أشهر من تنفيذ عملية تفجير الطائرة الكوبية، وتبين بوضوح المشاركة النشطة لهذا الإرهابي عقب فراره من السجن في كاراكاس، في عمليات إمداد عناصر الكونترا بالأسلحة انطلاقا من قاعدة يوبانغو السلفادورية، وذلك نزولا على أوامر المقدم أوليفر نورث، وهو أحد كبار المسؤولين بإدراة ريغن وأحد العاملين السابقين بالبيت الأبيض ووزارة الخارجية.

وتثبت الوثائق أن مكتب التحقيقات الاتحادي، وبعد يوم واحد من وقوع الاعتداء، نسب بشكل مؤكد إلى بوش وبوسادا كاريلس مسؤولية التخطيط لتفجير الطائرة. وهو ما يدل على أن حكومة الولايات المتحدة كانت فعلا على علم منذ البداية بضلوع هذين الإرهابيين في تفجير الطائرة الكوبية وبدلا من الاستجابة لطلب المساعدة الذي تقدمت به سلطات ترينداد وفترويلا من أجل التعاون معهما في التحقيقات، لزمت الصمت وأخفت الأدلة.

وتكشف أيضا هذه الوثائق التي رفعت عنها السرية أيضا الصلة الوثيقة التي وجدت دائما بين بوسادا كاريلس والمؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية، لا سيما رئيسها السابق، خورخي ماس كانوسا، وتمويلهما لنشاطاته الإرهابية.

لقد كانت هذه المؤسسة راعية للعديد من عمليات التخريب والاعتداء التي وقعت ضد الشعب الكوبي. وكانت الممول الرئيسي لعملية زرع القنابل في فنادق ومنشآت سياحية أخرى في هافانا في عام ١٩٩٧.

وتسجل وثيقة من وثائق مكتب التحقيقات الاتحادي يعود تاريخها إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٦٥ المبالغ المالية التي دفعها خورخي ماس كانوسا، الذي كان آنذاك على رأس المنظمة الإرهابية، منظمة التمثيل الكوبي في المنفى، إلى بوسادا كي يفجر سفنا راسية في موانئ مكسيكية.

وقد وجه رئيس جمهورية كوبا تحذيرات قوية بشأن المسؤوليات القانونية المترتبة على رئيس الولايات المتحدة الذي يفرض عليه المنصب الذي يتقلده اتخاذ التدابير اللازمة بشأن مسائل من هذا القبيل ومواصلة إطلاع شعب الولايات المتحدة على الحقائق.

وتعتبر كوبا أن إقدام حكومة الولايات المتحدة على السماح بوجود لويس بوسادا كاريليس في الولايات المتحدة دون أي عقاب أو منحه اللجوء أو القبول بنسج مجادلات قانونية فارغة من أجل تمكينه من التنقل بكل حرية في هذا البلد سيكون أمرا بالغ الخطورة. ذلك أن مثل هذه الأعمال ستكون متناقضة مع ما تعلنه حكومة الولايات المتحدة من ”حرب ضد الإرهاب“ ومع العمليات العسكرية التي شنتها باسم تلك الحرب في العراق وأفغانستان والتي حصدت مئات الآلاف من الأرواح.